توزيع الثروة النفطية في ظل التجارب الدولية وإمكانات التطبيق في العراق

Distribution of oil wealth in the light of international experience and the possibilities of application in Iraq

م. أحمد إبراهيم مهدي الزرفي
كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الكوفة
Ahmad Ibrhim Mahdi
zerfee791@gmail.com

م.م. علي إسماعيل عبد المجيد النصراوي
كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة كربلاء
Ali Ismael Abd Al Majeed
Alialnssrawy2017@gmail.com.

الملخص

هناك اهتمام كبير من الدارسين والخبراء المعنيين بالشؤون الاقتصادية لإدارة عوائد الموارد الطبيعية وكيفية النجاح في توظيفها بالشكل الأمثل لتحقيق الازدهار الاقتصادي والرفاهية لسكان البلدان الغنية بها، أذ وضعت استراتيجيات ونماذج مختلفة لإدارة ناجحة لهذه الثروات، وعليه طرح البعض انموذج إنشاء صناديق سيادية تحت مسميات متنوعة للمحافظة على هذه الثروات للأجيال المعاصرة والأجيال القادمة بشكل يسهم في تحقيق نمو وتنمية الاقتصاد ورفع مستويات المعيشة ومزيد من الرفاهية لسكانها .

في حين طرح بعضهم الأخر انموذج التوزيع المباشر لريع الثروات الطبيعية والنفطية منها خاصة على السكان الأمر الذي يسهم في تحسين مستويات المعيشة ورفاهية الأفراد، وقد أخذت بتطبيق هذا الانموذج العديد من البلدان والولايات في عالمنا اليوم، أشهرها تطبيقاً ونجاحاً ولاية ألاسكا الامريكية وتليها مقاطعة ألبرتا الكندية واللتين استخدمتا انموذج التوزيع المباشر لريع الثروات النفطية على السكان، وبغض النظر عن الافكار والآراء فإن فكرة اقامة ما يمكن تسميته بـ (صندوق العراقيين) يمثل الطريقة المثلى والكفؤة والعادلة لضمان تمتع السكان العراقيين بالثروة، خاصة بعد أن عجزت الحكومات التي حكمت بعد التغيير عام (2003) عن توفير أبسط الخدمات والحقوق لهذا البلد، إلى جانب الفوائد الاقتصادية والاجتماعية التي يمكن أن تترتب على دعم القدرات الاستهلاكية والانفاقية للأفراد بدورها ستشكل عماد النشاط الاقتصادي وازدهاره .

Abstract

There is a great interest from studies and experts in economic affairs to manage the returns of natural resources and how to successfully employ them to achieve the economic prosperity and well-being of the people of the rich countries, where different strategies and models have been developed for the successful management of these wealth. Some have proposed the establishment of sovereign funds under various names for the province On this wealth for future generations and future generations in a manner that contributes to the growth and development of the economy and raise the standards of living and more welfare of its population.

While others have put forward the model of direct distribution of natural Resources and oil wealth, especially to the population, which contributes to improve living standards and welfare of individuals. This model has been applied to many countries and states in our world today, the most famous a application successful of the US state of Alaska followed by the province of Alberta in Canada They used the model of direct distribution of oil wealth to the population, and regardless of ideas and opinions, the idea of establishing what can be called (the Iraqi Fund) represents the best, efficient and fair way to ensure the Iraqi people of enjoying wealth, especially the governments ruled after the change in 2003 failed to provide the simplest services and rights for this country, as well as the economic and social benefits that can be derived from supporting the consumption and spending capabilities of individuals, which in turn will form the foundation and prosperity of economic activity.

أولاً: المقدمة

لقد تحمل العراق وشعبه المظلوم عقوداً من الفساد وتبديد الثروات والحكم الديكتاتوري الشمولي في ظل نظام البعث المقبور، الذي هدر ودمر وبدد الثروات سواء منها الموارد البشرية أم الطبيعية على حروب يتعذر كسبها وعلى القمع الداخلي بكافة صوره والوانه التعسفية، وكذلك في جمع الأموال له ولاتباعه، وبعد سقوط نظام البعث ومجيء نظام جديد يتمثل بسلطة حكم الاحزاب وبما يسمى بالنظام البرلماني، استبشر العراقيون بمستقبلٍ واعدٍ أكثر عدلاً وانصافاً مستقبل قابل للحياة والعيش الكريم من الناحية الاقتصادية، بما يحقق لهم من رفاهية ومستوى معيشة متقدم، إلاّ أن الذي حدث هو زيادة في تبديد الثروات والنهب والسلب المتعمد للإيرادات المتأتية من الموارد الطبيعية التي ينعم بها العراق على يد صنّاع السياسة في ظل غياب الشفافية والمسائلة المالية .

يعتقد الكثير من الخبراء والمعنيين بالشؤون الاقتصادية أن امام العراقيين حياة أفضل تمولها ايرادات الثروة النفطية الكبيرة التي يمتلكها العراق، ولكن فرصة تحقيق ذلك المستقبل تعتمد على قيام العراقيين بوضع القوانين والممارسات التي تضمن المسائلة المالية والتقسيم العادل لإيرادات النفط بين أفراده وهذا يتم بعدة طرق ووسائل منها دراسة تجارب بعض البلدان والولايات الغنية بالثروات الطبيعية .

وكثيراً ما يستشهد بتجربة ولاية ألاسكا الناجحة بسبب ما تتميز به من الضمانات الدستورية التي تقود إلى منافع طويلة الأمد لأفراد الولاية من ايرادات النفط، بالطبع العراق يختلف عن ولاية ألاسكا كلياً مع ذلك أن ألاسكا لها تاريخ طويل من الفدرالية والديموقراطية والتنمية والاستقرار ما يجعل نموذجها غير قابل للتعميم على بلدان نامية كالعراق، صحيح أن التجربة الألاسكية مفيدة ولكن لا يمكن تطبيقها على التحديات التي تواجه من يبحث عن ضمان إدارة مسؤولة لإيرادات الموارد في بلد كالعراق، لكن هذا لا يعني من عدم الاستفادة من التجارب الناجحة كتجربة ألاسكا وأخذ ما يتوافق مع ظروف العراق بما يحقق إدارة ناجحة للثروات وايراداتها وتوزيع حصة منها على ابناء الشعب وفق التجربة الألاسكية بما يلاءم العراق وظروفه من دون الاستنساخ طبق الأصل .

أهمية البحث

يكتسب البحث أهميته من كونه يطرح قضية فشل الحكومات في العراق الجديد على تحقيق الرفاهية والعيش الكريم للشعب العراقي وتقديم أفضل الخدمات له بالرغم من الايرادات الطائلة التي تحقق من الموارد الطبيعية التي يمتلكها العراق، كما أن أهمية البحث تأتي من أهمية الموضوع الذي يسلط الضوء على الكيفية والالية اللازمة لتحقيق الرفاهية ورفع مستوى دخل الفرد ، فضلاً عن أنها تبين الدور الكبير للشفافية والمسائلة المالية في موضوع الايرادات المحصلة والتصرف بها ضمن الدستور العراقي .

هدف البحث

يهدف البحث إلى التعرّف على المشاكل في العراق تعوق تحقيق انشاء صندوق التوزيع المباشر للثروات، والسبل الكفيلة بحلها في ضوء تجربتي البحث وخاصة تجربة ألاسكا بما يتوافق مع العراق والظروف التي يمر بها، وضرورة صياغة القوانين والاليات التي تضمن نجاح هذا الصندوق، كما سعى البحث للإجابة عن الكيفية التي يمكن للدستور العراقي أن يحمي حقوق العراقيين من الانتهاكات التي تقوم بها الحكومات منذ زمن بعيد في تبديد ونهب للثروات .

مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث فيما آلت أليه الاوضاع المعيشية المتدهورة للسكان في العراق على الرغم من الاموال الطائلة التي تحققت من الايرادات الطبيعية، أذ ارتفعت نسب البطالة والفقر وما إلى ذلك من مشاكل تعيق تحقيق الرفاهية للسكان، وعدم احترام مبدأ الفصل بين السلطات وغيرها من مكونات البناء الدستوري .

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها (ان ادارة وتوزيع ايرادات الموارد الطبيعية بشكل الصحيح يسهم في تحقيق المسائلة والشفافية المالية و الرفاهية للشعب العراقي، ويجب أن يتضح ذلك في المواد الدستورية التي تحدد المسؤولية التي تخص وضع وتطبيق الموازنة العراقية وتحديد حصتي صندوق عاصمة العراق الاقتصادية (الجزئي) وصندوق العراق الدائم (الشامل) في ضوء تجربة الاسكا الامريكية بما يضمن تحقيق العيش الكريم لهم) .

ثانياً: مفهوم التوزيع في الفكر الاقتصادي[1]

علم الاقتصاد كالعلوم الأخرى نشئ من أفكار اقتصادية، كانت في طيات الفلسفة والسياسة، ودراسة تاريخ الفكر الاقتصادي تعلمنا الكثير عن طرق التفكير الإنساني عبر الزمن، وكذلك عن الوسائل التي يلتجئ إليها العقل البشري، وفي هذا السياق من التفكير والحياة الحديثة لعلم الاقتصاد تحديداً في الربع الأخير من القرن الثامن عشر، قد أضحت نظرية القيمة ونظرية التوزيع الهم الشاغل والأساسي في علم الاقتصاد وبالإحاطة بهاذين الموضوعين وبطريقة منهجية يكون قد بلغ علم الاقتصاد مرحلة الرشد، وكان ذلك على يديّ آدم سمث .

ومادام موضوع البحث يتعلق بالتوزيع، سنسلط الضوء عليه بشيء من التركيز، أذ تمت دراسته في المذاهب والمدارس الاقتصادية على مر العصور، فقد ترددت في كتابات الجيل الأول من مؤسسي النظرية الاقتصادية كآدم سميث وضمن ما يعرف بالمدرسة الكلاسيكية، إذ أهتم الكتّاب الكلاسيك بالكشف عن القوانين التي تحكم توزيع الناتج الكلي بين عوامل الإنتاج المختلفة ساهمت في تكوينه، في حين أعتبر دافيد ريكاردو أن بحث التوزيع هو المشكلة الرئيسة التي تكوّن دراستها موضوعة علم الاقتصاد، ومروراً بكارل ماركس، ووصولاً إلى ايدجورث – باريتو وإمكانيتهما الواسعة في صياغة نظرية التوزيع الحديثة في تاريخ الفكر الاقتصادي الحديث .

وفي ذات السياق يمكن أن نستنتج ثلاثة معاني أولية لمفهوم التوزيع، أولهما، هو توزيع الناتج المادي (العيني) بين المساهمين في عملية الإنتاج، وثانيهما، هو في توزيع الناتج بصورته النقدية والمتحصل من الإنتاج بين الذين ساهموا في تكوينه، أي توزيع الدخل القومي بين عناصر الإنتاج الأربعة (الأرض، العمل، رأس المال، التنظيم)، وهذا المعنى هو الغالب عند ذكر مفهوم التوزيع، والمعنى الثالث للتوزيع، يتمثل في توزيع السلع بين المنتجين والمستهلكين وعبر كافة الوسطاء الذين يقومون بتلك العمليات التجارية .

---

[1]) للمزيد أنظر:

- لبيب شقير، تاريخ الفكر الاقتصادي، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1988،ص183-184 .
- جون كينيث جالبريث، ترجمة أحمد فؤاد بلبع، تاريخ الفكر الاقتصادي الماضي صورة الحاضر، عالم المعرفة 261، الكويت، سبتمبر/ أيلول- 2000، ص19-20 .
- عبد الرزاق الفارس، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001، ص94-95 .

ومن الصورة الثانية أو المعنى الثاني للتوزيع، يمكن التمييز بين نوعين من التوزيع، هما: التوزيع الوظيفي للدخل، والتوزيع الشخصي للدخل، فالأول يقصد به تحديد حصة كل عنصر من عناصر الإنتاج ومساهمته في تكوين هذا الدخل، ويعكس هذا الأسلوب ألية النظام الاقتصادي في الدولة الذي يحدد طبيعة العلاقات الاقتصادية بين عناصر الإنتاج ذاتها، أما النوع الثاني فبمقتضاه يتم توزيع الدخل القومي على أفراد المجتمع في معظم البلدان النامية والمتقدمة على السواء من خلال تقسيم المجتمع إلى فئات عشرية أو خمسية، ثم تحديد نصيب كل فئة من الدخل القومي، ويحدث التفاوت في توزيع الدخل في حال اختلاف نصيب كل فئة من الدخل القومي .

وفي ضوء البحث يمكن أن نضيف نوع ثالث خاص للتوزيع ينطبق على البلدان التي تمتلك ثروات بترولية، أو أي موارد معدنية (اقتصادية)، وهب الله بها هذه البلدان، أن توزع إيرادات هذه الثروات على كافة أفراد المجتمع بصرف النظر عن مساهمتهم من عدمها في العملية الإنتاجية، والملاحظ أن هذا النوع من التوزيع يتميز عن النوعين الآخرين السالفين بالذكر، أنه لا ينظر إلى دور الفرد في مساهمته في تكوين الناتج ومن ثم الدخل القومي، بل ينظر إلى كل فرد ينتمي لهذا البلد صاحب الثروة البترولية، وهذا ما يمكن ملاحظته في تجارب العديد من البلدان العالمية التي تطبق هذا النوع من التوزيع للثروات على سكانها، وكما سنلاحظ ذلك في طيات هذا البحث .

ثالثاً: تجارب توزيع الريع النفطي في العالم

تناول الكثير من العلماء والمفكرين المعنيين بالشؤون الاقتصادية موضوعة دراسة الكيفية التي يمكن بها إدارة الثروة الطبيعية بصورة مثلى وكفؤة في البلدان التي وهبها الله جل جلاله مثل هذه الثروات، أذ وضعت استراتيجيات ونماذج مختلفة لإدارة ناجحة لهذه الثروات، وعليه طرح البعض انموذج إنشاء صناديق سيادية تحت مسميات متنوعة للمحافظة على هذه الثروات للأجيال المعاصرة والأجيال القادمة بشكل يسهم في تحقيق نمو وتنمية الاقتصاد ورفع مستويات المعيشة ومزيد من الرفاهية لسكانها .

في حين طرح البعض الأخر انموذج التوزيع المباشر لريع الثروات الطبيعية والنفطية منها خاصة على السكان الأمر الذي يسهم في تحسين مستويات المعيشة ورفاهية الأفراد، وقد أخذت بتطبيق هذا الانموذج العديد من البلدان والولايات في عالمنا اليوم، أشهرها تطبيقاً ونجاحاً ولاية ألاسكا الامريكية وتليها مقاطعة ألبرتا الكندية واللتين استخدمتا انموذج التوزيع المباشر لريع الثروات النفطية على السكان، أذ أنشئت ولاية ألاسكا صندوقاً لإدارة العوائد النفطية تحت مسمى صندوق ألاسكا الدائمAlaska Permanent Fund (APF) للتوزيع المباشر على سكان الولاية .

والجدير بالذكر أن ولاية ألاسكا هي إحدى ولايات إقليم المحيط الهادئ الذي يضم أضف إلى ذلك ألاسكا أربع ولايات هي ولاية واشنطن وولاية أوريجون، وولاية كاليفورنيا، وهاواي، وتبلغ مساحة ألاسكا (1718000) كم2، فيما بلغ عدد سكانها عام (2014) حوالي (736732) الف نسمة [2] .

[2]) أمريكا تدرس تطبيق تجربة ألاسكا في العراق، على الموقع الالكتروني archive.aawsat.com .

النفط ببساطة هو السبب الذي يجعل ألاسكا هي الولاية الأميركية الوحيدة التي لا تفرض ضريبة قيمة مضافة أو ضريبة على دخل الأفراد، لديها فائض في الموازنة، تبدلت أحوال وظروف ولاية ألاسكا جذرياً عما كانت عليه قبل اكتشاف النفط بكميات تجارية في أواخر خمسينيات القرن العشرين (حقل سوانسون ريفر في عام (1957))، وبعد بدء تدفق الأموال عقب اكتشاف أكبر حقل نفطي في أميركا الشمالية (برودوباي) على الساحل القطبي في عام (1967)، وأثناء العمل في مشروع مد خط الأنابيب ترانس ألاسكا لنقل النفط إلى خليج برودهو عام (1974)، أدركت حكومة الولاية أن الامتيازات النفطية الجديدة ستدر إيرادات كبيرة، والجدير بالذكر أن عائدات النفط بلغت ما بين الأعوام (1959 و 2010) ما مقداره (157) مليار دولار (98% من إيرادات الولاية من الموارد الطبيعية وما يقارب (80%) من عائدات النفط (4.9) مليار دولار في عام (2010) وكانت تذهب إلى المجلس التشريعي للولاية، والمبلغ الباقي (1.3) مليار دولار تذهب إلى صندوق ألاسكا الدائم (APF) [(3)]، الذي أنشئ في العام (1976) بتعديل في دستور الولاية وجرى عليه استفتاء شعبي، أذ يتولى الصندوق إدارة واستثمار (25%) من الايرادات التي تتقاضاها حكومة الولاية من تطوير احتياطي النفط، ويديره مجلس أمناء خاضع للمساءلة من حكومة الولاية وسكانها، واشترطت القواعد التي تم الاتفاق عليها الحفاظ على كل ما يدخل من موارد مالية إلى الصندوق، مع توزيع العوائد التي يدرها استثمار هذه الأموال على تمويل مشاريع البنية التحتية، وتوزيع المتبقي بصورة أرباح سنوية على أفراد الولاية، ففي العام (2002) بلغت قيمة توزيع الأرباح (1540) دولاراً لكل فرد[(4)]، أما في عام (2009) فكانت قيمة الحصة الواحدة للفرد تقريباً (1300) دولاراً[(5)]، وتجدر الإشارة إلى أن كل فرد مقيم في ألاسكا قد تلقى ما بين الأعوام (1982 و 2010) حصص أرباح من (APF)، بما يزيد على (32000) دولار، ووزّع (APF)، نحو (18) مليار دولار إلى سكان الولاية والمقيمين فيها على مدى (30) عاماً[(6)] .

ويعد هذا الصندوق مثال جيد لصندوق فعّال للموارد الطبيعية، وقد أدت الرقابة العامة ومشاركة السكان إلى اتخاذ قرارات حكيمة في مجال الاستثمار، وبالنتيجة بقي الصندوق قوياً من الناحية المالية كما أن استقرار هذا الصندوق يعود في جزء كبير منه إلى مكانته الدستورية، كما ويعد هذا الصندوق الأول من نوعه الذي يعترف بالحقوق الكاملة لسكان الولاية في المشاركة بشكل مباشر في الايرادات العامة، وبحلول تموز عام (2002) بلغ رأس مال الصندوق (23.5) مليار دولار، بعد أن كان قد بلغ (26) مليار دولار قبل الهبوط الذي أصاب أسواق الأسهم

---

[3] **alaska:alaska natural gas.2011.Norways different approach to oil and gas development, lary bersley transportation projects of fiae of the federal coordinator, at www.arcticgas.gov/norway**

[4] **إدوارد مورس وآخرون، ترجمة معهد الدراسات الاستراتيجية– العراق، النفط والاستبداد– الاقتصاد السياسي للدولة الريعية، الطبعة الاولى 2007 بغداد، ص333–334 .**

[5] **مايكل آل. روس، ترجمة محمد هيثم نشواتي، نقمة النفط، منتدى العلاقات العربية والدولية، الطبعة الأولى، 2014،ص359 .**

[6] **alaska:alaska natural gas,Op.cit.**

العالمية ابتداءاً من عام (2000) [7]، في حين بلغ (40) مليار دولار عام (2013) [8]، وأهم ما يميز الصندوق هو أنه يقوم كل عام بتوزيع الأرباح على كل فرد من السكان كباراً واطفالاً رجالاً ونساءاً شريطة أن يثبت إقامة لا تقل عن سنة واحدة في الولاية، وقد زادت شعبية التوزيع المباشر لدرجة أن السياسيين يتهافتون لاستعراض جهودهم في الدفاع عن برنامج التوزيع المباشر للثروات أمام سكان الولاية[9]، وبسبب ذلك اضحت قضية توزيع الأرباح الصندوق تمثل مصدراً مهما لدخل الفرد، حتى أصبح هذا الصندوق والاهتمام بأوضاعه ومستقبله أحد أهم العوامل التي تربط بين سكان الولاية، فقد بات الصندوق يحظى بشعبية واسعة بين سكان ألاسكا، بعد أن مكنهم من المشاركة في قرارات السلطات التشريعية في تخصيص الايرادات لتمويل مشاريع البنية التحتية، كما ساهم الصندوق أيضاً في حشد الدعم لدى سكان الولاية لتطوير احتياطي الغاز الطبيعي، بما في ذلك قرار استغلال الغاز في مناطق المحميات الطبيعية في القطب الشمالي[10] .

فقد بدّلت الصناعة النفطية تركيبة الولاية الديمغرافية والأثنية وتضاعف عدد سكان ألاسكا عشرة أضعاف ما بين عام (1940) (72) الف نسمة وعام (2013) (735) الف نسمة، وتراجعت نسبة السكان الأصليين من مجموع سكانها والمقيمين فيها، من (46%) عام (1940) إلى (14.8%) عام (2013)،ان تنامي الهجرة الداخلية جاءت نتيجة التشجيع المنّظم لقدوم مستوطنين للعمل في شركات التنقيب عن النفط، وفي أعمال التجارة والخدمات التي رافق ازدهارها الطفرة البترولية، ولاتزال شركات البترول تستقدم عمالاً ماهرين أجانب متخصّصين في أعمال حفر أبار النفط[11] .

أما مقاطعة ألبرتا فقد استخدمت أيضاً استراتيجية التوزيع المباشر لعوائد الثروات الطبيعية، أذ انشئت صندوقاً لإدارة هذه العوائد تحت مسمى صندوق توفير ميراث ألبرتا (AHSF)، الذي تم تأسيسه من خلال عملية تشريعية عادية، وبالنتيجة فإن البنية الإدارية لهذا الصندوق وقوانينه الاستثمارية وتنظيمه كلها خاضعة للتذبذبات السياسية، وأن الاولويات والاستراتيجيات المختلفة ما بين صندوق ألاسكا وصندوق ألبرتا أدت إلى اختلافات كبيرة في ارباحهما ففي حين انخفضت قيمة صندوق ألبرتا خلال المدة من بداية التسعينات من القرن العشرين إلى نصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين أي خلال (15) عام تقريباً، أما صندوق ألاسكا فكان يدر دخلاً حقيقياً بنسبة تتجاوز (12%) خلال المدة نفسها، والسبب في ذلك يعود إلى استقرار صندوق ألاسكا في جزء كبير منه إلى مكانته الدستورية التي يتمتع بها، في حين يفتقد صندوق ألبرتا لهذه المكانة لتأسيسه من خلال عملية تشريعية عادية تمنع من حمايته من الضغوط السياسية[12] .

---

[7] جولي مكارثي وآخرون، ترجمة راتب شعبو، حماية المستقبل: ضمانات دستورية لايرادات النفط العراقي، معهد المجتمع المفتوح، نيويورك، 2005، ص3،12 .

[8] عبد المجيد قدي، الصناديق السيادية والازمة المالية الراهنة، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد السادس، ص90.

[9] مايكل آل. روس، ترجمة محمد هيثم نشواتي، نقمة النفط، المصدر السابق، 359 .

[10] إدوارد مورس وآخرون، ترجمة معهد الدراسات الاستراتيجية– العراق، المصدر السابق، ص335 .

[11] .alaska:alaska natural gas,Op.cit

[12] جولي مكارثي وآخرون، ترجمة راتب شعبو، المصدر السابق، ص13 .

الجدير بالذكر أن ألبرتا هي مقاطعة في كندا ظهرت لأول مرة باسم الأراضي الشمالية الغربية في عام (1881) وكانت تضم النصف الجنوبي من الولاية، وفي عام (1905) أضيف إليها القسم الشمالي، ومن ثم أنظمت إلى الاتحاد الكندي، ويعتبر اقتصادها هو واحد من الأقوى في كندا، يدعم من ازدهاره صناعة البترول وإلى حدٍ ما أقل من الزراعة والتكنولوجيا، نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في عام (2007) بلغ (74.825) دولار كندي وهو أعلى بكثير من أي مقاطعة في كندا وكان هذا أعلى بـ (61%) من المتوسط الوطني (46.441) دولار كندي، وأن متوسط الدخل السنوي للأسرة بعد خصم الضرائب هو (70.986) دولار كندي (مقارنة بـ (60.270) دولار كندي) في كندا ككل[13] .

ألبرتا هي أكبر منتج للنفط الخام التقليدي والخام الاصطناعي، والغاز الطبيعي وانتاجه، وأن مخزونات النفط والغاز اكتشفت عام (1947)، وهي ثاني أكبر مصدر للغاز الطبيعي في العالم، تبلغ مساحتها (661848) كم2 وبتعداد سكاني بلغ (4067175) نسمه عام (2016) [14] .

رابعاً: تقويم مشكلات توزيع الثروة النفطية

تعترض ألية وأنموذج التوزيع المباشر للثروات الطبيعية والنفطية منها، العديد من المشكلات وبجميع الجوانب سواء الاقتصادية أم الاجتماعية أم الإدارية أم القانونية أم الثقافية، إلاّ أنه من الممكن التغلب وتقويم هذه المشاكل بما يتلاءم وظرف كل بلد من البلدان التي تمتلك مثل هذه الثروات، ومن هذه المشكلات الآتي:

1- آفة الفساد

تعد مشكلة الفساد بكافة أنواعه من أخطر المشاكل التي تعترض تطبيق أنموذج التوزيع المباشر للثروات في البدان الغنية بها، فقد احتل العراق مراتب متقدمة جداً بالفساد، أذ دخل العراق ولأول مرة على تصنيف مؤشر مدركات الفساد في العام (2003)، وذلك بسبب صعوبة الوصول إلى البيانات والمعلومات قبل هذا العام ورُتب العراق في مراتب مختلفة من عام لأخر[15] (أنظر جدول1)، أذ احتل العراق في عام (2017) الترتيب (169) من (180) دولة وبدرجة (18)، وكذلك غياب الشفافية عن الكيفية والآلية التي تدار بها هذه الموارد وفي الكشف عن حجم الأموال المتأتية من الموارد الطبيعية، فقد أظهر مؤشر إدارة الموارد (Resource Govenance Index)(RGI) وجود قصور كبير في إدارة الموارد الطبيعية حول العالم، إذ حققت (11) دولة فقط تقييماً يزيد عن (70) أما الغالبية العظمى من الدول فتظهر لديها عيوب خطيرة في إدارة الموارد[16]، فقد احتل العراق الترتيب (29) من اصل (68) دولة (بعلامات تجميعية (47) (أنظر جدول 2)، أذ يسيطر السياسيين

---

[13]) معلومات متاحة على الموقع dictionary.sensagent.com .

[14]) معلومات متاحة على https://m-canada.com .

[15]) للمزيد أنظر: غزوان رفيق عويد، دراسة تحليلية لمؤشرات منظمة الشفافية الدولية(مع إشارة إلى حالة العراق)، مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات، العدد التاسع ، 2016، ص171-172-173 ، 186.

[16]) The 2013 Resource Govenance Index, pag1www.revenuewatch.org/rgi

والعوائل الحاكمة والمتنفذين من الاحزاب والذين يقومون بأعمال الفساد من رشوة واختلاس واحتيال ونهب وسلب للمال العام والخاص على حدٍ سواء، بأذ اضحت هذه الظواهر والأفعال من السلوكيات المعتادة في هذه البلدان والعراق منها وفي مقدمتها، ولا تعد شذوذ وانحراف عن المسار الصحيح وهذا ما يفسر بقاء حالة الفساد المستشري في الدوائر والمؤسسات العراقية رغم مضاعفة رواتب وامتيازات المسؤولين والموظفين إلى حدٍ كبير منذ تغيير الحكم السياسي بنظامه البعثي، إذ بقي التهريب للنفط والثروات والرشوة، ويعود ذلك إلى أن هذه الحالة أصبحت ثقافة راسخة لدى الأعم الاغلب من المسؤولين وأنهم لا يمتنعون من أخذ المال الحرام (السحت) على الرغم من أنهم يدّعون التدين[17] .

جدول (1) مؤشر مدركات الفساد للبلدان العربية الغنية بالموارد الطبيعية فقط

الترتيب	الدولة	الدرجة	الترتيب	الدولة	الدرجة
21	الامارات العربية المتحدة	71	112	الجزائر	33
29	قطر	63	117	مصر	32
57	المملكة العربية السعودية	49	169	العراق	18
68	عُمان	44	171	ليبيا	17
85	الكويت	39	175	السودان	16
103	البحرين	36	-	-	-
الاكثر فساداً(0-9، 10-19، 20-29، 30-39، 40-49، 50-59، 60-69، 70-79، 80-89، 90-100) الاكثر نزاهة .					

المصدر: مؤشر مدركات الفساد– الدول العربية، منظمة الشفافية الدولية، 2017، ص1 .

[17]) للمزيد انظر، يحيى حمود حسن، دراسات في الاقتصاد العراقي، الساقي، الطبعة الاولى، 2012، ص245،247،260 .

جدول (2) مؤشر إدارة الموارد لبعض البلدان الغنية بالمواد الهيدروكربونية لعام (2013)

الترتيب	الدولة	العلامة المجمعة	الترتيب	الدولة	العلامة المجمعة
1	النرويج	98	38	مصر	43
2	الولايات المتحدة الامريكية (خليج المكسيك)	92	42	الكويت	41
3	المملكة المتحدة	88	45	الجزائر	38
7	كندا (ألبرتا)	76	48	المملكة العربية السعودية	34
14	اندونيسيا	66	50	جنوب السودان	31
22	روسيا	56	53	إيران	28
29	العراق	47	54	قطر	26
31	البحرين	47	55	ليبيا	19

المصدر : The 2013 Resource Govenance Index, pag8-9 www.revenuewatch.org/rgi

ولتقويم هذه المشكلة والعقبة التي ستعترض انموذج التوزيع المباشر للثروات فيجب العمل بجدٍ واخلاص على توعية السكان بالأثار الخطرة والسلبية للفساد على حقوقهم في الأموال المتأتية من الثروات الطبيعية ويتم ذلك عبر وسائل عدة منها وسائل الإعلام المختلفة للتشهير وفضح رموز الفساد وخاصة أصحاب النفوذ والسلطة والمناصب الرفيعة لتسليط الضوء على فسادهم مع توفير الضمانات القضائية اللازمة والحصانة القانونية للإعلام، كما أن توسيع نطاق الممارسة الديموقراطية والمحاسبة والاصلاح المالي والإداري الشامل ستسهم ايضاً في محاصرة الفساد على كافة الاصعدة حتى لا يبقى لمدة اطول، كما أن تعزيز الرقابة العامة والشعبية مع معاقبة الفاسدين وفق قانون العقوبات النافذ وتطبيق ذلك على الجميع من دون استثناء وتمييز، يعد الأهم في القضاء على هذه الآفة المدمرة .

2- يتطلب انموذج التوزيع المباشر للثروات توفر بنية تحتية فنية وإدارية واسعة ومتطورة، تعتمد على وجود سجلات وإحصاءات دقيقة للسكان، وهو ما تفتقر له بعض البلدان الغنية بالثروات والعراق منها إلاّ أنه يمكن التغلب على هذه العقبة من خلال ما قامت به دوائر الداخلية المعنية من اصدار البطاقة الوطنية الموحدة بطريقة تقنية مبرمجة وحديثة، يمكن اعتبارها أساساً للعمل والتوزيع وفق بياناتها الالكترونية الدقيقة .

3- مشكلة صعوبة تحديد الأموال وإيصالها إلى السكان بطريقة تحول دون وقوع عمليات احتيال مع ضعف النظام المالي بما فيه الكفاية، مما يجعل الأفراد يواجهون مشكلات في ادخار حصصهم لاستخدامها في المستقبل، إلاّ أن هذه المشكلة قد تم تذليلها في الوقت الحاضر من خلال وجود الكثير من المصارف الحكومية والاهلية

المختصة تستعمل تقنيات الكترونية جيدة يمكن تطويرها عبر جلب تقنيات أحدث قادرة على تحويل الأموال الكترونياً ومقاييس احصائية حيوية جديدة تبشر بنجاح مفيد، وهذه المشكلة ليست بالعقبة الصعبة التي تمنع من تطبيق انموذج التوزيع المباشر للثروة .

4- مشكلة أخرى قد تظهر مع تطبيق البرنامج وهي مشكلة السكان الذين يعيشون بالقرب من مصادر الطاقة، فقد يطالبون بحصة أكبر من الأخرين وقد يؤدي دفع مبالغ مالية أكبر إلى هجرة مفرطة الباحثين عن حصص أكبر، وهذه يمكن تقويمها وتذليلها السلطات المعنية وبعدة طرق ووسائل قانونية .

5- وعليه فان تطبيق واستخدام انموذج التوزيع المباشر للثروات هو نفسه كفيل بأن يسهم وبشكل كبير في تذليل وغياب الكثير من المشكلات الآنفة الذكر وغيرها، خاصة مشكلة الفساد المالي والإداري .

خامساً: امكانية الاستفادة في العراق

هناك اهتمام كبير الدراسات والخبراء المعنيين بالشؤون الاقتصادية لإدارة عوائد الموارد الطبيعية وكيفية النجاح في توظيفها بالشكل الأمثل لتحقيق الازدهار الاقتصادي والرفاهية لسكان البلدان الغنية بها، إذ تبنت تلك الدراسات طرح استراتيجيات أربع بهذا الخصوص وكل استراتيجية لها شروطها وخصائصها الملائمة لبعض البلدان الغنية بالموارد عن البلدان الأخرى الغنية بهذه الثروات أيضاً، أذ تمثلت الاستراتيجية الأولى، في ترك النفط في باطن الأرض إلى أن تتمكن البلدان التي تنطبق عليها مواصفات هذه الاستراتيجية بأذ يكون بوسعها استخراجه ببطء أكبر، بأذ لا تتجاوز الايرادات قدرة الحكومة على انفاقها مجدياً، أو قدرة المجتمع على رصد أنشطة حكومته المتنامية بسرعة .

فيما تمثلت الاستراتيجية الثانية في استخدام عقود المقايضة بدلاً من بيعها لنفطها مقابل مبالغ نقدية، بمعنى مقايضة النفط مباشرةً بسلع عامة تؤدي في نهاية المطاف الحصول عليها إلى انشاء البنى التحتية وتقديم خدمات في المستقبل، في حين تتمثل الاستراتيجية الثالثة في توزيع عائدات النفط على السكان مباشرةً، وهذه الاستراتيجية هي محور البحث الذي سيتم توضيحها لاحقاً .

وأخيراً فان الاستراتيجية الرابعة تمثلت في تحويل جزء من الأموال مباشرةً إلى الحكومات الاقليمية أو المحلية، وهذه الاستراتيجية تعني بأنه ينبغي أن تكون للحكومات الاقليمية أو المحلية الحق في أموال تعوضها عن التكاليف الاجتماعية والبيئية، وتكاليف البنية التحتية التي تتحملها جراء استضافتها مشاريع البترول مع أن لا مركزية الموارد تذهب إلى ما هو أبعد من تخفيف التكاليف، أي انها تنطوي على تقاسم الفوائد المالية الناجمة عن استخراج الموارد الطبيعية مع الحكومات الاقليمية والمحلية .

وفي خضم هذه الاطروحات وبعد حصول تغيير نظام الحكم في العراق عام (2003)، فقد تم طرح وتبني الاستراتيجية الثالثة لملائمتها العراق الاقتصاديين والمفكرين، من خلال اقامة ما يمكن تسميته بـ (صندوق العراقيين) ويعتمد الصندوق على تخصيص جزء من ايرادات النفط لتوزيعها مباشرةً على السكان، وتراوحت الاقتراحات الخاصة بإقامة الصندوق بين من يرى امكانية الاكتفاء، في الوقت الحاضر بمجرد إقامة الإطار الهيكلي للصندوق

بانتظار توفر ايرادات كافية بعد تسوية المتطلبات المالية الملحة لإعادة الاعمار، ومن يرى امكانية البدء بتخصيص نسبة تصل إلى (25%) من اجمالي الايرادات لتمويل الصندوق والبدء مباشرةً بتوزيع الأموال على الأفراد، وهناك من ذهب أبعد من ذلك باقتراح تخصيص (40%) من الايرادات النفطية لتمويل صندوقين، الأول يبدأ بتوزيع الأموال على السكان، والثاني بتخصيص الأموال للإدارات المحلية والاقليمية، واقترح آخرون أن يتحول الصندوق إلى المالك الحقيقي لجميع الأصول العامة (أي ملكية جميع الموارد الطبيعية)، بما في ذلك الثروة النفطية وأن تتوزع الأسهم على جميع السكان[18] .

وبغض النظر عن الافكار والآراء المتباينة حول نسبة ما يخصص للصندوق أو آلية استثمار عوائده، أو سبل توزيع ايراداته، فإن الفكرة تقوم على أن هذا النمط يمثل الطريقة المثلى والكفؤة والعادلة لضمان تمتع السكان العراقيين بالثروة، خاصة بعد أن عجزت الحكومات التي حكمت بعد التغيير عام (2003) عن توفير أبسط الخدمات والحقوق لهذا البلد، إلى جانب الفوائد الاقتصادية والاجتماعية التي يمكن أن تترتب على دعم القدرات الاستهلاكية والانفاقية للأفراد بدورها ستشكل عماد النشاط الاقتصادي وازدهاره، وعلى حد قول روبرت ستوبر[19]، "فإن توزيع الأموال على الأفراد في العراق لاستخدامها فيما يشاؤون هو حلم كل اقتصادي لأنه الطريقة المثلى لإعادة بناء الاقتصاد العراقي"، ولعل أول من طرح فكرة تبني انموذج ألاسكا، في توزيع الايرادات النفطية العراقية هو الاقتصادي الأمريكي ستيفن كليمونز، الذي يرى أن إقامة صندوق عراقي على غرار صندوق ألاسكا الدائم، يعد أفضل طريق لتجنب إمكانية حلول نظام استبدادي على انقاض نظام استبدادي آخر، ولتجاوز كوارث الماضي ومظاهر سوء استخدام الثروة المماثلة في البلدان النامية المنتجة للنفط[20] .

يبدو أن فكرة التوزيع المباشر للإيرادات النفطية حظيت بدعم واسع بين غالبية الاقتصاديين آنذاك سواء كانوا من الوسط المحافظ ام اليسار الليبرالي، ففي حين رأى المحافظون في اقامة الصندوق وسيلة للحد من سيطرة الحكومة على الاقتصاد وتدخلها فيه، وربما مرحلة أولى تمهد لخصخصة صناعة النفط، رأى اليساريون الليبراليون فيها طريقة أكثر إنصافاً وعدالة في توزيع الثروة على السكان، وبصرف النظر عن التأييد والرفض لهذه الفكرة، فإنها ممكنة التطبيق في بلد كالعراق لما تتوفر فيه من عوامل النجاح، ولعل الحجة الوحيدة التي وردت عليها آنذاك، أي ضد اقامة صندوق توزيع الايرادات النفطية، تتمثل في أن البلاد لا تتوفر فيها ما يكفي من ايرادات أو أموال لتوزيعها مباشرةً على السكان، في ظل العجز الذي تواجهه الموازنة، كما أن حاجة العراق إلى الاموال كبيرة ومن ثم فإن أي محاولة لتخصيص جزء من تلك الاموال خارج سيطرة الحكومة يمكن أن تواجه معارضة قوية، فإلى جانب الانفاق الحكومي الاعتيادي يواجه العراق ضرورة انفاق أموال طائلة على مشاريع اعادة الاعمار، وتقدر كلفة هذه المشاريع بنحو (100) مليار دولار، بينما هو يعاني من أعباء الديون الخارجية رغم تخفيضها واعادة جدولتها، ولمناقشة هذه الحجة فإن الزمن أثبت بطلانها أذ أن الأموال التي دخلت موازنة العراق فاقت وتفوق كل هذه

---

[18] إدوارد مورس وآخرون، ترجمة معهد الدراسات الاستراتيجية– العراق، المصدر السابق، ص335–336 .

[19] المدير التنفيذي للصندوق الدائم في ألاسكا (عام 2007) .

[20] المصدر نفسه، ص336 .

المعوقات إلاّ أنها ذهبت إلى جيوب الفاسدين دون أن تذهب إلى أعمار البلد أو تنمية الاقتصاد ورفع مستوى دخل الفرد بل ازداد الفقراء فقراً وارتفعت نسب البطالة وتعطل شبه كامل لكل القطاعات الحيوية باستثناء قطاع البترول[21] .

عليه ومهما يمكن أن يقال في تأييد أو معارضة انشاء الصندوق، وبغض النظر عن البساطة التي تميزت بها الاقتراحات المتعلقة بفكرته، فإن مثل هذا المشروع يبقى هائلاً، وقد حان وقت تطبيقه الآن بعد أن فشلت الحكومات المتعاقبة في تحقيق التنمية الاقتصادية وتحسين مستوى دخل الفرد بما يؤمن له حياة كريمة وعيش برفاهية، ولإمكانية انشاء صندوق في العراق في ظل التجربتين السالفتين الذكر، وبما أن صندوق ألاسكا الدائم هو الأفضل والاكثر نجاحاً، كما لاحظنا ذلك خلال البحث فعليه تصبح امكانية محاكاته في العراق ممكنة التطبيق ولهذا الغرض وبناءاً على ما تقدم فإنه يمكن طرح مقترحين احدهما يكمل الآخر .

المقترح الأول: إنشاء صندوق جزئي، صندوق عاصمة العراق الاقتصادية (البصرة) الدائم:

بما أن محافظة البصرة هي من أكبر المحافظات المنتجة للنفط، وتعيش الحرمان بمعنى الكلمة فقد وقع الاختيار عليها، لتناسب عملية انشاء مقترح الصندوق الجزئي لتوزيع العوائد النفطية المباشر، أذ أن نجاحه يمثل نجاحاً لصندوق العراق الدائم المقترح، لأن البصرة هي المصدر الرئيس لإيرادات النفط وكذلك إمكانية التطبيق فيها لتجربة ولاية ألاسكا الامريكية، ولأسباب أخرى تم على اساسها الاختيار .

من الجدول (3)، ووفقاً لتقرير الجهاز المركزي للإحصاء التابع إلى وزارة التخطيط والتعاون الانمائي عن التقديرات السكانية في العراق لعام (2017) فأنها تشير إلى (38854563) نسمة والجدير بالذكر أن العراق لم يتمكن من اجراء التعداد السكاني خلال المدةالماضية نتيجة عدم الاتفاق ما بين الحكومة الاتحادية واقليم كردستان على بعض الفقرات الخاصة بالاستمارة، فضلاً عن الاضطرابات الامنية التي اعقبت ذلك في بعض المناطق، وكان عدد سكان العراق في تعداد عام (1979)(12) مليون نسمة، أرتفع إلى (16.3) مليون نسمة في تعداد عام (1987)،وإلى (22) مليون نسمة عام (1998) [22]، واشار التقرير إلى أن سكان محافظة البصرة بلغ (2972162) نسمة عام (2017) كما في الجدول (3) .

---

[21] للمزيد انظر، إدوارد مورس وآخرون، ترجمة معهد الدراسات الاستراتيجية– العراق، المصدر السابق،ص342،345،346 .

[22] وزارة التخطيط والتعاون الانمائي – العراق http://www.Mop.gov.iq .

جدول (3) يوضح عدد سكان العراق لعام (2017)

المحافظة	الذكور	الإناث	مجموع
البصرة	1493098	1479064	2972162
ميسان	565421	569547	1134968
بغداد	4220946	4097750	8318696
صلاح الدين	816250	799674	1615924
ديالى	838540	821467	1660007
كركوك	820334	809291	1629625
السليمانية	1106576	1105523	2212099
اربيل	957571	939182	1896753
نينوى	1938073	1855909	3793982
النجف	752310	748212	1500522
كربلاء	626160	615113	1241273
القادسية	661108	650591	1311699
المثنى	414489	410342	824831
ذي قار	1070186	1061963	2132149
واسط	707490	693952	1401442
بابل	1057750	1035666	2093416
الانبار	922957	873600	1796557
دهوك	660657	657801	1318458
المجموع الكلي للعراق	19629916	19224647	38854563

المصدر: دليل المستثمر في العراق 2018، جمهورية العراق– رئاسة مجلس الوزراء– الهيئة الوطنية للاستثمار، ص21 .

من جانب أخر بلغ متوسط الصادرات النفطية من محافظة البصرة بحدود (3.245) مليون برميل يومياً خلال الأشهر التسعة الأولى من العام (2016)، وقد ارتفعت نسبة الصادرات بأكثر من ذلك عام (2017)، بدعم من زيادة الإنتاج الكبير في الحقول الرئيسة وتحقق هذا جزئياً من خلال إدخال التحسينات في البنية التحتية خلال العام (2015)، مع تنظيم التخزين والعوامات أحادية التخزين لإدارة خام البصرة الخفيف والثقيل [23]

تأسيساً على ما تقدم ولأسباب عدة منها صعود وهبوط الصادرات النفطية حسب الظروف المناخية والامنية واسباب أخرى ولتسهيل عملية الحساب نأخذ كمعدل يومي لصادرات نفط البصرة هو (3) مليون برميل يومياً، وبافتراض معدل سعر للبرميل المصدر (50) دولار، عليه يكون حجم الايرادات النفطية حوالي (150) مليون دولار يومياً، وبأخذ حصة لصندوق عاصمة العراق الاقتصادية الدائم بنسبة (10%) من الايرادات اليومية للنفط المصدر، يكون الصندوق قد حصل على ما مقداره (15) مليون دولار يومياً، وعليه يكون دخل الصندوق شهرياً حوالي (450) مليون دولار وسنوياً حوالي (5400) مليار دولار، وبتطبيق معادلة حساب متوسط دخل الفرد من خلال قسمة الناتج القومي على عدد السكان، وبما أن سكان البصرة وفق الجدول (3)، وأخذه كمعدل (3) مليون نسمة، فتكون حصة الفرد البصري من الصندوق سنوياً تقريباً (1800) دولار، وشهرياً (150) دولار وهذا مبلغ جداً مفيد للفرد البصري، خاصة من كان لديه عائلة متكونة من (10) أفراد أو (6) أفراد فإنها ستسهم في تحسين مستواهم المعاشي ورفع من رفاهيتهم وتخفف عنهم عبء تحملهم اخطار الحقول النفطية واضرارها البيئية .

المقترح الثاني

إنشاء صندوق شامل، تحت مسمى صندوق العراق الدائم:

إذا حقق المقترح الأول النجاح المنشود فيمكن الانتقال للمقترح الثاني الشامل لكل سكان العراق بلا استثناء، من الجدول (3) فإن سكان العراق لعام (2017) بلغ (38854563) نسمة، في حين بلغ متوسط صادرات النفط العراقي بحسب الجدول (5) عام (2017) حوالي (3.309)مليون برميل / اليوم أما في عام (2018) فبلغ متوسط الصادرات حوالي (3.600)مليون برميل / يوم، ومن المؤكد فإن صادرات النفط ستزداد وكذلك صادرات الغاز العراقي، وبذلك سوف تكون الايرادات أكثر مما هي عليه الآن وهذا حسب ما تشير إليه التقارير والدراسات العلمية المعنية بشؤون الطاقة بناءً على تحسين ظروف البنية التحتية وزيادة الحقول والابار الإنتاجية من خلال جولات التراخيص والشركات الوطنية النفطية، كما أنه من المتوقع حل أزمة نفط كركوك لتعود صادراته من جديد بعد توقف بسبب الظروف السياسية والأمنية التي حصلت خلال المدة الزمنية المنصرمة .

وتأسيساً على ما تقدم فأنه يمكن رسم خطة عمل لصندوق العراق الدائم وفي ضوء تجربتي عينة البحث فأنه يمكن تطبيق الانموذج لولاية ألاسكا باعتباره انموذج رصين من الناحية القانونية وكذلك لكونها تجربة أثبتت نجاحاً أكبر من تجربة ألبرتا الكندية فيكون من الضروري بمكان محاكاة تجربة ألاسكا في العراق خاصة بعد التطبيق الجزئي لمحافظة البصرة وإذا أثبتت نجاحاً يصبح صندوق العراق الدائم ضرورة ملحة للتطبيق وبما يتلاءم مع ظروف وبنية

العراق الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية ووضع القوانين التي تضمن حق الفرد العراقي في ثروته النفطية بعد استشراء أفة الفساد التي نخرت بنية الدولة ونهبت ثروات السكان من دون وجه حق .

وعوداً على بدء، فإن الصندوق الذي يقترحه البحث للعراق ينبغي أن تستقطع له نسبة محددة ومناسبة تكفي لسد حاجة الفرد والاسرة العراقية لتعيش برفاهية وسعادة وتتمتع بما تملك من نعم وهبها الله لهم في هذه الارض المعطاة، والبحث يفترض استقطاع ما نسبته (40%) من الايرادات النفطية شكلت بحدود (86 %) عام 2017 كما في الجدول (4) وبغض النظر عن بقية الايرادات والثروات المعدنية كالغاز والكبريت وما إلى ذلك من نعم وخيرات، وبنفس الاليات والصورة التي تم فيها حساب صندوق البصرة وبمعدل سعر لبرميل النفط (50) دولار، فتكون حصة الفرد العراقي من الصندوق هي (648) دولار سنوياً، أي أن معدل العائلة في العراق متكونة في الغالب من ست أفراد، سوف تستلم سنوياً (3888) دولار سنوياً وهذا بالتأكيد مبلغ مهم لتحسين المستوى المعاشي للفرد العراقي والمساهمة برفع مستوى الرفاهية وكذلك تسهم أيضاً برفع الواعز والشعور بالمسؤولية للفرد تجاه وطنه والمحافظة على هذه البلاد وما تملك من ثروات والمساهمة كذلك بزيادة إيمانه وتنمية شعوره بالمسؤولية اتجاها بعد أن يشعر بأنه جزء وشريك فيها .

أضف إلى ذلك الاثار والانعكاسات التي سوف تتولد على توزيع هذا الدخل من تحسين عجلة الاقتصاد العراقي ومكافحة مستويات الفقر والبطالة وما إلى ذلك من أثار إيجابية عديدة .

جدول (4) الايرادات العامة حسب الاعداد لعام 2017 (مليار دينار)

ت	التصنيف	المبالغ	النسبة
1	الايرادات النفطية والثروات المعدنية	67.950	%86
2	الضرائب على الدخول والثروات	3.451	%4.3
3	الضرائب السلعية ورسوم الإنتاج	1.995	%2.5
4	الرسوم	688	%0.8
5	حصة الموازنة من ارباح القطاع العام	886	%1.1
6	الايرادات الرأسمالية	125	%0.1
7	الايرادات التحويلية	125	%0.1
8	ايرادات أخرى	1.104	%1.3
	اجمالي الايرادات	79.011	%100

المصدر: دليل المستثمر في العراق 2018، جمهورية العراق– رئاسة مجلس الوزراء– الهيئة الوطنية للاستثمار، ص9

جدول (5) بعض المؤشرات لقطاع النفط لسنة 2017

الاحتياطيات النفطية المثبتة	2017/1/1	148.72	مليار/برميل
احتياطيات الغاز المثبتة	2017/1/1	134.9	ترليون قدم مكعب قياسي
المعدل اليومي من إنتاج النفط	2017	4.469	مليون برميل/يوم
المعدل اليومي لصادرات العراق من النفط	2017	3.309	مليون برميل/يوم
المعدل اليومي لصادرات العراق من النفط	2018	3.600	مليون برميل/يوم

المصدر: دليل المستثمر في العراق 2018، جمهورية العراق– رئاسة مجلس الوزراء– الهيئة الوطنية للاستثمار، ص7

سادساً: الخاتمة

إن نجاح تجربتي التوزيع المباشر لعوائد الثروات النفطية سواء أكان في تجربة ولاية ألاسكا أم مقاطعة ألبرتا فهي جديرة بالدراسة والبحث لمّا حققتاه هاتين التجربتين من نجاح كبير في المساهمة برفع مستوى دخل الفرد الذي بدوره انعكس على رفع المستوى المعاشي والرفاهية لسكان مقاطعة ألبرتا الكندية وولاية ألاسكا الامريكية، والاخيرة كانت الأكثر نجاحاً واستقراراً بفضل ما تمتع به الصندوق من حصانة دستورية حظي بها، مما جعله أكثر ثباتاً واستقراراً في التصرف بموارده وكيفية توزيعها على السكان، ويعد هذا الصندوق مثال جيد لصندوق فعّال للموارد الطبيعية، وقد أدت الرقابة العامة ومشاركة السكان إلى اتخاذ قرارات حكيمة في مجال الاستثمار، وبالنتيجة بقي الصندوق قوياً من الناحية المالية كما أن استقرار هذا الصندوق يعود في جزء كبير منه إلى مكانته الدستورية، كما ويعد هذا الصندوق الأول من نوعه الذي يعترف بالحقوق الكاملة لسكان الولاية في المشاركة بشكل مباشر في الايرادات العامة،

وعليه إذا أراد العراقيين من الحصول على حصة من ثرواتهم النفطية عبر انشاء صندوق مماثل لصندوق ولاية ألاسكا، فعليهم أن يضمنونه في الدستور العراقي عبر نوابهم المنتخبين لمجلس النواب، وبعيداً عن الاستنساخ طبق الأصل لتلك التجربة، لأن لكل بلد ظروفه ولكل اقتصاد ميزاته المختلفة، وبالطبع بلدنا يختلف عن ألبرتا وعن ألاسكا كلياً مع ذلك أن ألاسكا لها تاريخ طويل من الفيدرالية والديمقراطية، إلاّ أن هذا لا يمنع من الاستفادة من هذه التجربة، خاصة إذا استطاع البلد أن يعالج قضاياه بالدستور وبعضها الأخر بالتشريع، وتهدف الدساتير التي تتميز بثبات أكبر إلى إقرار المبادئ الاساسية التي يعتمدها البلد، ويعمل التشريع بعدئذ على تقديم التفاصيل حول كيفية ممارسة هذه المبادئ، وقد يرغب الشعب العراقي على تطوير مستوى معيشته عبر ما يتمتع به إلى حدٍ كبير من

ايرادات النفط الذي عانى لمدة طويلة من سوء إدارة هذه الايرادات، في تقديم بعض الضمانات الدستورية لحماية ايرادات النفط، ومنها ضمانات انشاء صندوق التوزيع المباشر .

فإن الصندوق الذي يقترحه البحث للعراق ينبغي أن تستقطع له نسبة محددة ومناسبة تكفي لسد حاجة الفرد والاسرة العراقية لتعيش برفاهية وسعادة وتتمتع بما تملك من نعم وهبها الله لهم في هذه الارض المعطاة وهذا بالتأكيد سيسهم في تحسين المستوى المعاشي للفرد العراقي والمساهمة برفع مستوى الرفاهية وكذلك تسهم أيضاً برفع الواعز والشعور بالمسؤولية للفرد تجاه وطنه والمحافظة على هذه البلاد وما تملك من ثروات والمساهمة كذلك بزيادة إيمانه وتنمية شعوره بالمسؤولية اتجاها بعد أن يشعر بأنه جزء وشريك فيها .

أضف إلى ذلك الاثار والانعكاسات التي سوف تتولد على توزيع هذا الدخل من تحسين عجلة الاقتصاد العراقي ومكافحة مستويات الفقر والبطالة وما إلى ذلك من أثار إيجابية عديدة .

المصادر والمراجع

[1]) للمزيد أنظر :

- لبيب شقير، تاريخ الفكر الاقتصادي، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1988،ص183-184 .

- جون كينيث جالبريث، ترجمة أحمد فؤاد بلبع، تاريخ الفكر الاقتصادي الماضي صورة الحاضر، عالم المعرفة 261، الكويت، سبتمبر / أيلول- 2000، ص19-20 .

- عبد الرزاق الفارس، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001، ص94-95 .

[1]) أمريكا تدرس تطبيق تجربة ألاسكا في العراق، على الموقع الالكتروني archive.aawsat.com .

[1]) alaska:alaska natural gas.2011.Norways different approach to oil and gas development, lary bersley transportation projects of fiae of the federal coordinator, at www.arcticgas.gov/norway

[1]) إدوارد مورس وآخرون، ترجمة معهد الدراسات الاستراتيجية- العراق، النفط والاستبداد- الاقتصاد السياسي للدولة الريعية، الطبعة الاولى 2007 بغداد، ص333-334 .

[1]) مايكل آل. روس، ترجمة محمد هيثم نشواتي، نقمة النفط، منتدى العلاقات العربية والدولية، الطبعة الأولى، 2014،ص359 .

[1]) .alaska:alaska natural gas,Op.cit

[1]) جولي مكارثي وآخرون، ترجمة راتب شعبو، حماية المستقبل: ضمانات دستورية لايرادات النفط العراقي، معهد المجتمع المفتوح، نيويورك، 2005، ص12،3 .

[1]) عبد المجيد قدي، الصناديق السيادية والازمة المالية الراهنة، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد السادس، ص90.

[1]) مايكل آل. روس، ترجمة محمد هيثم نشواتي، نقمة النفط، المصدر السابق، 359 .

[1]) إدوارد مورس وآخرون، ترجمة معهد الدراسات الاستراتيجية– العراق، المصدر السابق، ص335 .

[1]) .alaska:alaska natural gas,Op.cit.

[1]) جولي مكارثي وآخرون، ترجمة راتب شعبو، المصدر السابق، ص13 .

[1]) معلومات متاحة على الموقع dictionary.sensagent.com .

[1]) معلومات متاحة على https://m-canada.com .

[1]) للمزيد أنظر: غزوان رفيق عويد، دراسة تحليلية لمؤشرات منظمة الشفافية الدولية(مع إشارة إلى حالة العراق)، مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات، العدد التاسع ، 2016، ص171–172–173 ، 186.

[1]) The 2013 Resource Govenance Index, pag1www.revenuewatch.org/rgi

[1]) للمزيد انظر، يحيى حمود حسن، دراسات في الاقتصاد العراقي، الساقي، الطبعة الاولى، 2012، ص245،247،260 .

[1]) إدوارد مورس وآخرون، ترجمة معهد الدراسات الاستراتيجية– العراق، المصدر السابق، ص335–336 .

[1]) المدير التنفيذي للصندوق الدائم في ألاسكا (عام 2007) .

[1]) المصدر نفسه، ص336 .

[1]) للمزيد انظر، إدوارد مورس وآخرون، ترجمة معهد الدراسات الاستراتيجية– العراق، المصدر السابق،ص342،345،346 .

[1]) وزارة التخطيط والتعاون الانمائي – العراق http://www.Mop.gov.iq .

[1]) مركز البيان للدراسات والتخطيط، العراق.. تقرير النفط والغاز بضمنها التوقعات لعشر سنوات قادمة حتى العام 2025، تشرين الثاني/ نوفمبر 2016، ص39